



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ما بعد النفط .. تداعيات الاقتصاد العراقي

مصطفى السراي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

ما بعد النفط .. تداعيات الاقتصاد العراقي

مصطفى السراي*

هناك علاقة جدلية ما بين السياسة والنفط، وخصوصاً في بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المواد الهيدروكربونية، حتى أصبح العامل النفطي من أبرز المتغيرات المؤثرة والمهمة في رسم السياسات العامة لهذه الدول، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية التي يحظى بها النفط، والتي يمكن عن طريقها قياس قوة الدولة، وحجم التأثير الذي تمارسه، وقدرة التفاعل في موازين القوة، وكذلك قوة وجود هذه الدول واستمرارها، لا سيّما القوة الاقتصادية التي عُدَّ النفط المحرك الأساسي لها في الدول الربيعة، مثل العراق التي تعتمد على إيرادات النفط في صورة أولية وأساسية؛ لتمويل متطلبات الإنفاق الحكومي، وتمويل الموازنات العامة للحكومات منذ اكتشاف النفط في العراق عام 1909 إلى يومنا هذا.

العراق والنفط..

وامتلاك العراق لعامل النفط أفضى عليه قوة اقتصادية وتأثيرية كبيرة لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك احتياطات نفط كبيرة جداً، وتنتج ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي من النفط وتحتوي ما يقارب (65%) من احتياطات النفط العالمية، وخصوصاً المنطقة الإقليمية للعراق التي تُعدُّ أهم المناطق النفطية، ووفقاً لمؤشرات منظمة أوبك تقدر الاحتياطي النفطي العراقي لسنة 2020، ما يقارب (148,400.00) مليون برميل سنوياً، وذلك وفقاً للاستكشافات الحاصلة في الأراضي العراقية على النفط، فتشير بعض الدراسات إلى أنّ ما يقارب (85%) من أرض صحراء العراق لم يُستكشف بها عن النفط، ومن ثمّ هذه النسبة قابلة للزيادة في حال زيادة حملة الاستكشافات، هذا الأمر شكّل عنصر اعتماد كبير من الحكومات المتعاقبة على النفط في التمويل الحكومي والنفقات الحكومية وتمويل الموازنات العامة على حساب القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والتكنولوجية التي أصبحت شبه معدومة بالكامل، ولا سيّما بعد عام 2003، إذ أصبح النفط هو العامل الأساسي في تمويل الحكومة لسد الاحتياجات ودوام استمرارها، لا سيّما إذا علمنا أنّ نسبة الإيرادات النفطية في الموازنة الحكومية السنوية لعام 2021 بلغت ما يقارب (82%) والإيرادات غير النفطية للعام نفسه بلغت ما يقارب (18%)، الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدولة فيه كثير من السلبيات والتي قد تفوق الإيجابيات والتي يمكن حصرها في أنّ النفط مورد سريع

* باحث في الشأن السياسي.

التصريف ويوفر لدولة أمرين فقط؛ الأول: السرعة في استحصال النقد الأجنبي التي يسمح لدول سداد التزاماتها الداخلية، والثاني: ضمان استمرار التدفقات النقدية الخارجية التي تكون على صورة قروض أو تحويلات سيولة من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية التي تساهم في معالجة الأزمات المالية للدولة، إلا أنَّ سلبيات الاعتماد على النفط كبيرة، وقد تمهّد وجود كيان الدولة ومن هذه السلبيات:

1. هوية الاقتصاد: تُعدُّ صورة النظام الاقتصادي عنصراً مهماً جداً في طريقة التعامل، ورسم السياسات النقدية والاقتصادية التي يتعامل بها هذا النظام وكذلك استحصال الإيرادات وتشجيع الصادرات، بعد العام 2003، غابت هوية النظام الاقتصادي العراقي غياباً كاملاً، ولم تعد ملاح هوية النظام ما هي، فهي اشتراكية أم هي رأسمالية أم هي مختلطة؟ هذا الأمر الذي يدخل الدولة في صراع مع الإيرادات والنفقات، وفي عراق بعد 2003 أصبح الاعتماد اعتماداً كاملاً على الإيرادات النفطية التي تمول النفقات الحكومية، وتشكل الموازنات السنوية دون أن تكون هناك أي مصادر دخل أخرى متبعة وفق نظام اقتصادي واقعي حقيقي متكامل.
2. زيادة النفقات: نتيجة انفتاح السوق الحاصل بعد عام 2003، وتقديم التسهيلات الكمركية لدخول البضائع والحاجات الأساسية للمواطنين وفي ظل انعدام قطاع الصناعة أو الزراعة، أدّى إلى زيادة نفقات الدولة بصورة كبيرة جداً، فأصبحت الدولة مسؤولة عن استيراد كل حاجة، وكل شيء، إذ بلغ إجمالي النفقات في الموازنة السنوية لعام 2021 ما يقارب (130) ترليون دينار، وهو مبلغ كبير جداً بمقدار الإيرادات المتوفرة التي قدرت بما يقارب (100) ترليون دينار، أي يعجز مالي بما يقارب (30) ترليون دينار، وذلك في ظل سياسة التقشّف وترشيق النفقات التي تتبعها الحكومة، وهذا يدلُّ على أنَّ إيرادات النفط لوحدها لم تعد كافية، لا سيّما إذا علمنا أنَّ مساهمة الثروة النفطية ما يقارب الـ(80%) من الناتج المحلي الإجمالي في المقابل ما يقارب (20%) للقطاعات الأخرى، وهذه نسبة متدنية جداً، وهذا يعني أنَّ الدولة أصبحت المموّل الرئيس لكل القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والتكنولوجيا والكهرباء، والتي يفترض أن تكون هذه القطاعات مساهمة بالناتج المحلي بما لا يقل عن (50%)، كذلك ينهض العامل السكاني بدور كبير في زيادة النفقات العامة، إذ هناك علاقة طردية بين زيادة عدد السكان وزيادة النفقات، ولا سيّما إذا لاحظنا زيادة عدد السكان في السنوات الأخيرة، إذ بلغ معدل النمو السنوي (1%) ليرتفع عدد السكان من (35) مليون نسمة في عام

2015 إلى (42) مليون نسمة في عام 2022 وُفق تقديرات وزارة التخطيط العراقية، أي: إنَّ التضخُّم بعدد السكان يتطلب نفقات كبيرة في التعليم والصحة والسكن والبنى التحتية، والأهم من ذلك هو توفير الوظائف للمواطنين، إذ يشكل الشباب ما يقارب نسبة (68%) من السكان أغلب هؤلاء الشباب متعلمين، ويحاولون الدخول لسوق العمل سنوياً، وإذا علمنا أنَّ عدد المتخرجين من الجامعات العراقية للعام الدراسي 2018/2019 بلغ (148401) خريج فقط من الدراسات الأولية، فضلاً عن خريجي الدراسات العليا الذي بلغ عددهم ما يقارب (11039) خريج للعام نفسه، يبحث هؤلاء الخريجون عن فرص عمل في مؤسسات القطاع العام نظراً للامتيازات التي تمنح لهم، ولانعدام القطاع الخاص نتيجة سوء إدارة النظام الاقتصادي، حتى تصل القدرة الاستيعابية للمؤسسات الحكومية إلى حدها، وربما تصل إلى حد التضخم في عدد الموظفين، إذ تشير التقديرات إلى أنَّ ما يقارب (11) مليون مواطن يتقاضى أجراً شهرياً من الحكومة، هذا يؤدي إلى زيادة النفقات زيادة كبيرة جداً؛ لتأمين رواتب هؤلاء المواطنين من جهة، وتوفير الخدمات اللازمة لهم من جهة أخرى، ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق الحكومي العام ليصل إلى ما يقارب (140-150) ترليون دينار عراقي في سنة 2023؛ بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية، والتضخم العالمي للسلع وزيادة الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للمواطنين، في ظل انعدام أي موارد اقتصادية أخرى، وإن وجدت فهي أشبه بالمعدومة، ويبقى الاعتماد على النفط اعتماداً أساسياً.

3. انعدام الموارد الأخرى: يُعدُّ العراق بلداً مهماً اقتصادياً لما يتمتع به من مميزات اقتصادية كاليد العاملة، والبيئة الصناعية، والأراضي الزراعية، وكذلك الأراضي الذي تحتوي على كثير من المعادن، والعناصر الطبيعية كالزجاج والإسمنت وغيرها من هذه المواد، إلا أنَّ هذه القطاعات جميعاً غير متوفرة، ولا يوجد اهتمام حقيقي من قبل الدولة لتشغيل هذه القطاعات؛ لتكون مورداً مالياً، ورافداً اقتصادياً مهماً للدولة قد يوازي عنصر النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك يصنف البلد على أنه بلد صناعي بدلاً من بلد مستهلك بالدرجة الأولى، كذلك قطاع السياحة الذي يشكل عنصراً مهماً جداً، لا سيَّما في العراق الذي يتمتع بإرث تاريخي وديني يشجع على السياحة بصورة كبيرة جداً، وتنطوي السياحة على نوعين؛ الأولى: السياحة الصادرة: وهي عدد السياح العراقيين في الخارج، وعادة تكون أمَّا للعلاج أو الاستجمام هذه السياحة تشجع على خروج الأموال للدول الأخرى لكي تستفيد منها بدلاً من أن يستفيد منها العراق في حال وُفِّرت المستلزمات الطبية اللازمة للعلاج داخل العراق، وكذلك الاهتمام

بالبنى التحتية، وأماكن الترفيه للاستجمام، الثاني: السياحة الواردة وهي عدد السياح الداخلين للعراق، ما زال العراق بلداً غير مشجّع على السياحة، مع توفّر المرافق السياحية، إلا أنّ انعدام الأمن والتوترات الأمنية، وكذلك عدم وجود بنى تحتية قوية وكبيرة جداً قادرة على توفير مستلزمات الراحة للسياح كالطرق والمطارات والمآرب والناقلات والفنادق والأسواق التجارية، ومن ثم تسهم هذه الموارد مساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلى تعزيز الروافد الاقتصادية.

4. سوء الإدارة: لم تُستغلّ هذه الثروة استغلالاً كبيراً، ولعلّ ذلك يرجع إلى الأسباب الآتية:

أ- لم تدار إيرادات النفط في العراق إدارة صحيحة منذ أمد بعيد، ولم تساهم في بناء قاعدة إنتاجية في الاقتصاد العراقي، وعمّقت فيه الاختلالات الهيكلية، وهذا خلاف الدستور.

ب- عدم استغلال إيرادات النفط، ولا تحرك الاقتصاد باستثمارات منتجة، وقطاع خاص متحمس لتحريك الاقتصاد والاستثمار والإنتاج لا يملك التمويل، ممّا خلق لدينا ما يمكن تسميته اقتصاد نائم.

ج- تحول النفط إلى نقمة نتيجة سوء الإدارة، ولا بدّ من قلب المعادلة، وجعله نعمة يكون خيرها للشعب المالك لتلك الثروة، فلا بدّ من إدارة النفط بآليات جديدة تضمن العدالة والتنمية وتمكين الشعب من ثروته، ممّا يجعل الحكومة توفّي بعقدها الاجتماعي مع الشعب.

د- مع حصول الاقتصاد العراقي على إيرادات كبيرة من الموارد النفطية المتمثلة بالصادرات، فلا توجد خطة لتنويع الاقتصاد العراقي عن طريق دعم هذه الإيرادات في القطاعات الإنتاجية وتشجيعها.

هـ- الصراع السياسي على النفط: ربما يكون هذا الصراع من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011، ويتمثل هذا الصراع في التنافس الداخلي بين الكتل والأحزاب السياسية حول الواردات النفطية بما يمكن تسميته ب(صراع المصالح)، فضلاً عن الخلاف بين الحكومة المركزية وشمال العراق حول مسألة العقود النفطية والخلاف على كركوك التي تمتلك كميات ضخمة من النفط، وقانون النفط والغاز، كذلك الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات التي تتعلق بصلاحيات تنفيذ المشاريع وغيرها.

استمرار النفط ..

النفط مورد طبيعي نابض، لذا فاستمراره بوصفه مورداً اقتصادياً يعتمد على مجموعة عوامل، ومنها:

1. العمر الاحتياطي للنفط: مؤشر ذو أهمية كبيرة تعزز من أهمية النفط الاقتصادية والسياسية، مع أنّ النفط العراقي يمتاز بعمر افتراضي طويل، ويتصدّر دول إقليمية ودول نفطية أخرى، فيقدر عمر النفط العراق الافتراضي (129-148) سنة، مقارنةً مثلاً بالسعودية التي قدر عمر نفطها الافتراضي ما يقارب (86-101) سنة، ومع العمر الافتراضي للنفط يوفر لدولة ميزتين فهو من جهة يؤمن النقد الأجنبي للبلد لأطول مدة ممكنة في البلدان التي تمتلك أطول مدة لنضوب النفط فيها، ومن جهة أخرى يؤمن الأمان والاستقرار السياسي للبلد في ظل الإمكانيات المتناقصة لاحتياطيات النفط العالمي في ظل زيادة معدل الإنتاج وكذلك معدل الاستهلاك، إلا أنّ هذه الفرضية لا يمكن الاعتماد عليها أو تطبيقها بصورة كاملة وصحيحة وذلك لافتراضات عديدة، منها: أولاً: إنّ بيانات الاحتياطيات النفطية صحيحة. ثانياً: لا توجد استكشافات جديدة للنفط في العراق. ثالثاً: سيتمر استخراج النفط بالمعدل الذي هو عليه الآن. رابعاً: سيستمر الطلب على النفط دائماً، أي وجود من يشتري النفط حتى في التطور الحاصلة في الطاقة البديلة.

2. يشكّل إنتاج النفط عامل الإنتاج عنصراً أساسياً في أهمية النفط فالإنتاج هو من يضمن تدفّق الأموال نتيجة التصدير، مع اكتشاف النفط في 1909 إلا أنّه لم يصدر إلا في عام 1934، وذلك نتيجة عدم توافر عناصر الإنتاج، فالإنتاج بحاجة إلى تكنولوجيا حديثة في وسائل الإنتاج، لا سيّما مع التطوّر التكنولوجي الحاصل، وكذلك يتطلّب استكشافات جديدة لأبار النفط تكون قادرة على رفع معدلات الإنتاج وزيادة الاحتياطي النفطي، كذلك بحاجة إلى شركات استثمارية متطورة في وسائل الإنتاج، ومع تأسيس العراق شركة النفط الوطنية لتتولّى إدارة النفط إلا أنّها تعاني من عجز في إنتاج النفط.

3. سوق النفط: فالنفط كغيره من السلع يخضع لسياسة العرض والطلب، فيُشير التقرير الإحصائي لشركة النفط البريطانية إلى أنّ إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة قد ارتفعت من (1,427) مليار برميل في عام 2007 إلى ما يقارب (1,697) مليار برميل في عام 2017، وذلك

بسبب زيادة قدرة الدول على استخراج النفط من التكوينات الصخرية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا من رمال القطران، ممَّا يؤدِّي إلى زيادة عرض النفط بصورة كبيرة جداً من قبل مجموعة من الدول، وحتى في زيادة الاستهلاك العالمي على النفط يبقى العرض كبير جداً، وذلك بسبب قدرة بعض الدول على إنتاج النفط محلياً وتوفير أكبر قدر من احتياجاتها عليها، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدُّ أكبر سوق مستهلك للنفط في السنوات الأخيرة انخفضت وارداتها النفطية نتيجة قدرتها على إنتاج النفط، ممَّا يولِّد عجزاً في الطلب على النفط، ليس هذا فقط فعامل التكنولوجيا أخذ ينهض بدور كبير جداً، ولا سيَّما في قطاع النقل الذي يشكِّل القطاع الأساسي لاستهلاك النفط، أي: ما يقارب (46%) من الاستهلاك العالمي للنفط يكون في قطاع النقل، أخذت أغلب الدول اليوم تقلِّل استخدام السيارات والمركبات التي تعتمد على مشتقات النفط، وذلك لمعالجة آثار البيئة، ومحاوله خلق البيئة النظيفة، لذا تُطوَّر الآن السيارات الكهربائية والترويج لها بصورة كبيرة جداً فمثلاً فرنسا وبريطانيا قد أعلنت أنَّه في حلول عام 2040 ستُحظر بيع السيارات التي تعمل بالبنترول أو الديزل، كذلك مثلاً النرويج البلد النفطي يوجد فيها عدداً كبيراً من السيارات الكهربائية، وتسعى أن تكون رحلات الطيران قصيرة المدى على الطاقة الكهربائية بنسبة (100%) في حلول عام 2040، وكذلك الصين التي تُعدُّ المستورد الأول للنفط العراقي في السنوات الأخيرة يوجد ما يقارب (420) حافلة وسيارة كهربائية وهي تحاول أن تزيد هذا العدد، كذلك الأزمات العالمية والحروب البوابة مر سوق النفط بأزمات عالمية كبيرة مثل أزمة عام 2008، وكذلك عام 2014 مع سيطرة تنظيم (داعش الإرهابي) على الأراضي العراقية والسورية ولتكون آخرها أزمة وباء كورونا التي أصابت الأسواق العالمية بالركود؛ نتيجة التدابير الصحية التي فرضتها الدول، ممَّا أدَّى إلى انخفاض الطلب على النفط، وكذلك هبوط أسعار النفط هبوطاً كبيراً جداً؛ نتيجة العرض المتزايد في مقابل طلب منخفض جداً، هذا الأمر الذي يعجل عملية الطلب على النفط حرجة جداً في السنوات القادمة، وسوق النفط الذي يعاني من مضطرات متكررة في أسعار النفط العالمية التي تخضع لسياسات الدول والمنظمات الاقتصادية والنفطية العالمية والتي تعصف رياح الأزمة في أسعار النفط مع كل أزمة سياسية دولية، أو حرب دولية تحدث.

4. الطلب على النفط: تقدر توقعات منظمة أوبك أنَّ قدر الزيادة العالمية في الطلب على النفط في الفترة المتوسطة الأجل (2020-2026) بنحو (13.8) (مليون برميل في اليوم). ومع ذلك، فإنَّ ما يقرب من (80%) من هذا الطلب المتزايد سوف يتحقق في السنوات

الثلاث الأولى (2021-2023)، وذلك في المقام الأول كجزء من عملية التعافي من أزمة (COVID-19). من المتوقع أن يزداد الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو (4) مليون برميل في اليوم في المدة حتى عام 2026. ومع ذلك، فإنَّ كلَّ هذه الزيادة لن تكون كافية للعودة إلى مستويات الطلب قبل (COVID-19). من المتوقع أن يزداد الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يقرب من (10) مليون برميل في اليوم على المدى المتوسط، مع حاجة ما يقرب من نصف هذه الزيادة لتعويض انخفاض الطلب في عام 2020. استخدام 2019 كسنة أساس للمقارنة سيؤدي إلى زيادة الطلب (4.4) مليون برميل في اليوم في عام 2026، ومن جانب آخر ووفقاً لتوقعات منظمة أوبك في تقريرها حول معدلات الطلب العالمي على النفط من سنة 2021 إلى 2045 فإنَّها تشير إلى أنَّ المتوقَّع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار (17.6) مليون برميل في اليوم بين عامي 2020 و 2045، لينمو من (90.6) مليون برميل في اليوم في عام 2020 إلى (108.2) مليون برميل في اليوم في عام 2045، وتسלט التوقعات طويلة الأجل الضوء على صورة طلب متناقضة بين استمرار الطلب المتزايد في الدول غير الحكومية في منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية وتراجع الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المقرَّر أن يبدأ هذا الاتجاه بالفعل على المدى المتوسط، قبل أن يتكثف على المدى الطويل. في الواقع، ومن المتوقَّع أن يبلغ الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذروته عند مستويات حوالي (46.6) مليون برميل في اليوم في عام 2023، قبل أن يبدأ في الانخفاض على المدى الطويل نحو مستوى (34) مليون برميل في اليوم بحلول عام 2045، في المقابل، من المقرَّر أن يستمر الطلب على النفط في النمو في المنطقة غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن المتوقع أن يزداد الطلب على النفط في هذه المجموعة من البلدان بمقدار (25.5) مليون برميل في اليوم بين عامي 2020 و 2045، مدفوعاً بتوسُّع الطبقة الوسطى، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة وإمكانات النمو الاقتصادي الأقوى، ليصل إلى مستوى (74.1) مليون برميل في اليوم في عام 2045. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنَّ ما يقرب من (5) مليون برميل في اليوم من الزيادة المتوقعة في الطلب في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستكون مطلوبة لاستعادة الطلب المفقود في عام 2020، كما مبين في جدول رقم(1).

جدول رقم (1) الطلب طويل الأجل على النفط ووفق المنطقة من 2019-2045.

	2019	2020	2025	2030	2035	2040	2045	Growth 2020- 2045
OECD Americas	25.7	22.6	25.5	24.6	22.9	21.0	19.3	-3.6
OECD Europe	14.3	12.4	13.3	12.5	11.6	10.6	9.7	-2.7
OECD Asia Oceania	7.8	7.1	7.4	6.9	6.3	5.7	5.1	-1.9
OECD	47.7	42.1	46.3	44.0	40.8	37.3	34.2	-7.9
Latin America	6.2	5.7	6.5	7.0	7.3	7.5	7.8	2.0
Middle East and Africa	4.2	3.9	4.6	5.3	6.0	6.7	7.4	3.6
India	4.9	4.5	5.9	7.2	8.5	9.8	11.0	6.5
China	13.5	13.2	15.4	16.2	16.6	16.9	17.0	3.8
Other Asia	9.0	8.1	9.6	10.5	11.4	12.2	12.9	4.8
OPEC	8.8	8.1	9.4	10.4	11.1	11.6	12.0	3.9
Russia	3.6	3.4	3.8	3.9	3.9	3.8	3.7	0.3
Other Eurasia	2.0	1.7	2.1	2.2	2.2	2.3	2.2	0.5
Non-OECD	52.3	48.6	57.3	62.6	67.1	70.8	74.1	25.5
World	100.0	90.6	103.6	106.6	107.9	108.1	108.2	17.6

mb/d

Source: OPEC ,Review and Outlook, World Oil Outlook 2021- 2045.

كذلك من المتوقع أن يكون قطاع النقل هو المساهم الرئيس في الطلب المتزايد في المستقبل، إذ يضيف (13) مليون برميل في اليوم بين عامي 2020 و2045، ومن المتوقع أن يأتي أكثر من (90%) من هذه الزيادة من قطاعي النقل البري والطيران، إذ يساهم كل منهما بنحو (6) مليون برميل في اليوم. مع أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادات يرجع إلى الانخفاض الحاد في الطلب في هذين القطاعين في عام 2020. ومع ذلك، ومع تعديل التوقعات طويلة الأجل لانخفاض الطلب في عام 2020، يظل قطاع البتروكيماويات أكبر مصدر للطلب المتزايد حتى عام 2045، على غرار توقعات العام الماضي، ومع ذلك إلا أن من المتوقع أن يصل إجمالي أسطول المركبات إلى (2.6) مليار بحلول عام 2045، بزيادة بنحو (1.1) مليار عن مستوى عام 2020، ومن المقرر أن تقترب المركبات الكهربائية من (500) مليون بحلول عام 2045، وهو ما يمثل ما يقرب

من (20%) من الأسطول العالمي. ومن المتوقع أيضاً حدوث بعض النمو لمركبات الغاز الطبيعي (NGVs)، مع توقع زيادة قدرها (80) مليوناً بين عامي 2020 و2045. ونتيجة لذلك، من المقرر أن تحافظ مركبات محرك الاحتراق الداخلي (ICE) على دورها الريادي في تكوين المركبات العالمية، وتُشير التوقعات إلى أن محركات (ICE) تشكل حوالي (76%) من عدد المركبات العالمية بحلول عام 2045، مدعومة إلى حدٍ كبير بزيادة حجم الأسطول في المناطق النامية، ومن المتوقع أن تحافظ هذه التطورات على الطلب على زيت النقل البري في نطاق ضيق من (46) مليون برميل في اليوم إلى (46.5) مليون برميل في اليوم بعد عام 2025، كما مبين في جدول رقم (2)

جدول رقم (2) الطلب القطاعي على النفط، 2019-2045.

	2019	2020	2025	2030	2035	2040	2045	Growth 2020- 2045
Road	44.6	40.0	46.3	46.5	46.4	46.2	46.2	6.3
Aviation	6.7	3.5	7.1	7.6	8.3	8.8	9.3	5.8
Rail/waterways	1.9	1.8	2.0	2.0	2.1	2.1	2.0	0.2
Marine bunkers	4.2	3.9	4.3	4.5	4.6	4.6	4.6	0.7
Transportation	57.3	49.2	59.6	60.7	61.4	61.8	62.2	13.0
Petrochemicals	13.7	13.0	14.8	15.9	16.5	16.9	17.3	4.3
Other industry	12.9	12.7	13.1	13.5	13.7	13.4	13.3	0.6
Industry	26.6	25.7	27.8	29.4	30.2	30.3	30.5	4.9
Res./Comm./Agric.	11.1	10.9	11.4	12.0	12.0	12.0	11.6	0.7
Electricity generation	4.9	4.9	4.7	4.5	4.3	4.0	3.9	-1.0
Other uses	16.1	15.8	16.2	16.5	16.3	16.0	15.5	-0.3
World	100.0	90.6	103.6	106.6	107.9	108.1	108.2	17.6

mb/d

Source: OPEC ,Review and Outlook, World Oil Outlook 2021- 2045.

وعليه فيمكن القول إنَّ التوقعات تُشير إلى نمط التحميل الأمامي لنمو الطلب في المستقبل، بلغ متوسط نمو الطلب السنوي على النفط (2.6) مليون برميل في اليوم في السنوات الخمس الأولى من فترة التوقعات. ومن المتوقع بعد ذلك أن يتباطأ متوسط النمو السنوي تباطؤاً ملحوظاً في فترة الخمس سنوات الثانية إلى (0.6) مليون برميل في اليوم، ثم إلى (0.3) مليون برميل في اليوم في الفترة من 2030 إلى 2035. بعد ذلك، تشير التوقعات إلى عدم وجود نمو تقريباً، ممَّا يُشير إلى

فترة طويلة نسبياً من هضبة الطلب على النفط على المستوى العالمي، وفي ضوء ذلك نرى أنّ الطلب العالمي على النفط الخام المنتج في العراق تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لعام 2019 إلى أنّها قد جاءت متفاوتة إذ بلغ الطلب العالمي في عام 2012 (2,423,4) مليون برميل، وقد شكّل هذا الطلب ما نسبته (2,7%) من إجمالي الطلب العالمي على النفط، وعن طريق تتبّع السنوات اللاحقة يلاحظ أنّ إجمالي الطلب على النفط المنتج في العراق لم يرتفع كثيراً، مع ارتفاع معدلات الطلب العالمي على النفط عموماً، ففي المدّة بين عامي 2016 و2018 استمرّ معدل الطلب التركي بالارتفاع تدريجياً، إذ بلغ في عام 2018 (98,730) مليون برميل، في حين انخفض الطلب العالمي على النفط العراقي في عام 2019، إذ بلغ (3,460) مليون برميل يوم، ولعلّ أهم الأسباب التي أدّت إلى عدم ارتفاع معدلات الطلب العالمي على النفط العراقي هو ارتفاع معدلات الإنتاج من المصادر غير التقليدية كالنفط الصخري، وهذا يُشير إلى إمكانية تراجع الطلب العالمي على النفط عموماً، ولا سيّما مع توافر موارد الطاقة البديلة، والاهتمام بها، وعلى النفط العراقي خصوصاً؛ نتيجة الأسباب المذكورة آنفة.

5. البيئة النظيفة ازداد الحديث عن التلوث النفطي وأثره على البيئة، وتسببه في توليد مشاكل مناخية كبيرة تهدد وجود البشرية والكائنات بصورة عامة، يُعرف التلوث النفطي على أنّه إطلاق عناصر، أو مركبات، أو محاليل غازية، أو سائلة، أو صلبة مصدرها النفط إلى عناصر البيئة، التي هي الهواء والماء والتربة، ممّا يسبّب تغيير وجود هذه العناصر، وأهم تغيّر سببه هو نقص المياه وارتفاع الحرارة، لذا تهتم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بالسيطرة على المقذوفات الكربونية لمواجهة مشكلة الاحتباس الحراري العالمي، ويستهدف النفط الخام بعد الفحم لهذا السبب، والآن الفحم رخيص، ويستخدم على نطاق واسع في توليد الكهرباء فقد قلّ هذا العامل من ضغوط الضوابط البيئية، لذا هناك من يرجّح على أنّ العالم يوماً ما سيتوقف عن حرق الوقود الأحفوري لخفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري للأرض، وهو الأمر الذي سيهز أساس اقتصادات الدول المعتمدة على النفط الحفري، وعلى رأسها العراق، ومن ناحية أخرى، تستمر درجات الحرارة حول العالم في الارتفاع، ممّا سيؤدّي إلى جعل كثير من تضاريس العراق شديدة الحرارة بالفعل، وغير صالحة لعيش البشر، ووفقاً لمؤشرات التغيّر المناخي في شركة استشارات المخاطر «فيريسك مابليكروفت»، تُعدّ السعودية والعراق ونيجيريا من بين الدول المنتجة للنفط والغاز، إذ تكون أخطار الأحداث المتعلقة بالمناخ التي تعطل تدفق النفط إلى الأسواق العالمية في أعلى مستوياتها بهذه البلدان الثلاث التي تمثّل ما يقرب من (19%)

من النفط والغاز القابل للاستخراج تجارياً، لذا، فهذه الدول ومنها العراق مسؤولة عن القيام بإجراءات حقيقية وواقعية لمعالجة هذه المشاكل الناتجة عنها، ومن ناحية أخرى أخذت الدول في المنظمات العالمية هذا الأمر على محمل الجد حتى تُوصَلَ إلى اتفاقية «باريس للمناخ» التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام 2015، لمعالجة مشاكل تغيُّر المناخ، وأهم مشكلة هي ارتفاع الحرارة، لتؤكد في المادة (4 الفقرة 1، 2) من الاتفاقية ضرورة وقف عالمي لانبعاثات غازات الدفيئة لمعالجة ارتفاع الحرارة، ولا بدَّ من مساهمة كل الأعضاء في ذلك، في جميع الإجراءات، منذ انعقاد اتفاقية باريس للحد من الاحتباس الحراري في العام 2015، إذ قامت الأمم المتحدة بدعم (196) جهة من الجهات المشاركة في ذلك المؤتمر، بما في ذلك العراق، ومنذ ذلك الحين يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم حكومة العراق للإيفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية بتطوير المساهمات المحددة وطنياً للعراق ومساعدته بوضع خطط مناخية تماشياً مع الأهداف المرجوة من اتفاقية، وكان آخرها مشاركة العراق في مؤتمر الأطراف الـ(26) لاتفاقية باريس المنعقد في مدينة غلاسكو في أكتوبر 2021، ومن ثمَّ هذا الأمر سيلزم العراق بالتزامات الاتفاقية من تقليل انبعاثات استخراج النفط، وما يسببه من أضرار على الهواء، ودرجات ارتفاع الحرارة، ومن ثمَّ سيكون العراق أمام خطر حقيقي؛ بسبب الاعتماد الكلي على النفط، وضمان الاستقرار السياسي للدولة والمالي معتمد على امتداد النفط، فأى نقص في كميات الاستخراج والتصدير ستكون ذات أثر سلبي، وبالغ على العراق، ووضعه الاقتصادي والمالي في ظل انعدام أي موارد أخرى فسنكون أمام تحدين؛ الأول الوفاء بالتزامات الداخلية للمواطنين، وضمان استمرار حياتهم، وتحقيق الاستقرار المالي والسياسي والوجودي، والثاني الوفاء بالتزامات الخارجية الخاصة بموضوع المناخ، وتغيُّر المناخ والإجراءات المتخذة بشأن الحد من الأضرار الناجمة عن صناعة النفط.

وانطلاقاً من هذه التحديات فإنَّ اعتماد العراق على النفط فقط دون غيره من القطاعات الأخرى يشكِّل له عامل خطر كبير جداً قد لا تظهر بوادره بصورة واضحة حالياً، وأما في السنوات القادمة والتي قد تكون في (15-20) سنة قادمة، فالعراق قد ورث عديداً من المشكلات الاقتصادية يأتي في مقدمتها التضخُّم، والبطالة، وتدهور سعر صرف الدينار العراقي، وضعف الإنتاجية في القطاعات السلعية (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد) ومشكلات المديونية الخارجية، وتخلُّف أنظمة التعليم والصحة، وتهشيم البنية الرئيسة للاقتصاد العراقي، ممَّا أدَّى إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، وهو ما انعكس سلباً في الاقتصاد العراقي،

ومع أنَّ عدم الاستقرار الأمني يشكّل كاجماً حقيقياً بوجه انطلاقة الاقتصاد العراقي، ممّا جعله يعتمد على النفط اعتماداً أساسياً وأولي الأمر الذي قد ينهي الدولة العراقية ونظامها الاقتصادية؛ نتيجة اضطرابات سوق النفط، وتراجع الطلب عليه في السنوات القادمة.

التوصيات:

إنّ من أهم مقومات نجاح إقامة دولة حديثة أن تستند إلى قواعد اقتصادية متينة، وهذه القواعد تحتاج إلى منظومة إدارية متقدمة لإدارة أوجه الحياة كلها لا سيّما في المجال الاقتصادي، وفي مقدمة هذه القواعد وضوح الفلسفة الاقتصادية في المرجعيات الدستورية، إذ إنّ عدم اعتماد إستراتيجية واضحة وخطط يمكن السير عليها تُعدُّ من أهم المشكلات والعقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي، ومن ثمّ فإنّ توافر الأوضاع المناسبة للاقتصاد العراقي تبدو غير واضحة على الأقل في المستقبل القريب؛ لأنّ الصراعات السياسية والمحاصصة التي ما تزال تعاني منها العملية السياسية في العراق تلقي بظلالها على الاقتصاد العراقي، وما يعزز هذا التأثير السلبي الدعوات؛ لتشكيل الأقاليم لبعض المحافظات الوسطى والجنوبية، وعدم التوصل إلى حلول ما بين الحكومة المركزية، وإقليم كردستان بشأن قضايا النفط والموارد، لذا لا بدّ للحكومة العراقية أن تقوم بمجموعة خطوات تعالج الحلل في النظام الاقتصادي ومنها:

1. تبني إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية، وأن تتضمن هذه الإستراتيجية تحشيد كل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة، وتفعيل دور القطاع الخاص؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، فضلاً عن تأكيد عدم إغفال دور الدولة الحيوي في عملية النهوض الاقتصادي في العراق.
2. وضع رؤية عملية تُحدّد بسقف زمني تهدف إلى تنمية السياحة، وتحديث الزراعة، وتعزيز التكنولوجيا، والنظم البيئية للشركات والمؤسسات؛ لتقليل الفساد، وزيادة نسبة العاملين العراقيين في القطاع الخاص إلى ما يقارب (50%)؛ لتكون الدولة قادرة على تأمين المتطلبات.
3. تنويع الصادرات عن طريق العمل على الاستفادة من الصناعات المرتبطة بالهيدروكربون مثل الصناعات البتروكيميائية ولا سيّما أنّ العراق يمتلك مصنع هذه الصناعات في محافظة البصرة، وكذلك الأسمدة، والمعادن الأخرى الموجودة، كذلك تنويع الإنتاج، إذ أغلب السلع والمنتجات المصنعة تفقد قيمتها بالنقد الأجنبي (دولار) عن التصدير، فلا بدّ من تنويع الإنتاج بالسلع والخدمات التي تحافظ على هذه القيمة، وتكون بمصاف قيمة النفط.

4. إصلاح النظام التعليمي؛ ليكون منسجماً مع سوق العمل، ومتطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي ليرفع من مستوى رأس المال البشري، ويوفر اختصاصات علمية وأكاديمية مهمة في سوق العمل، والابتعاد عن الاختصاصات والأدوات التقليدية القديمة.
5. توضيح الهوية الاقتصادية للنظام الاقتصادية.
6. توافر الإرادة السياسية الحقيقية الداخلية والخارجية للنهوض بالواقع الاقتصادية، ومع امتلاك العراق عقول اقتصادية لا يستهان بها سواءً في الداخل أو الخارج، إلا أنَّ هذه الكفاءات لم تُستَعَل.